

CD/PV.937
28 August 2003

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والثلاثين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة كونيكو إينوغوشي (اليابان)

الرئيسية (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٣٧ لمؤتمر نزع السلاح. وتضم قائمة المتحدثين خلال هذه الجلسة العامة ممثل سري لانكا، السفير براساد كاريياوازام، وممثل أستراليا، السفير مايكل سميث. وأعطى الكلمة الآن لممثل سري لانكا الموقر، السفير براساد كاريياوازام.

السيد كاريياوازام (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إنه لشرف لي أن أتكلم باسم بلدي في وقت تتأس فيه اليابان هذا المنتدى الهام. ولطالما جمعنا، نحن شعب سري لانكا، مع شعب بلاد الشمس المشرقة صداقة حميمة وثابتة. فالشرق يجسد لشعب سري لانكا النور. سيدتي الرئيسة، لقد أضفتم على هذا المنتدى نوراً جديداً وروحاً جديدة وأضفتم إليه نهجاً مفعماً بالنشاط والحماس والعزم، ونحن على ثقة بأن هذا المنتدى سيتقدم مرة أخرى، برئاسةكم الحيوية، ليرى النور. ولتطمئنوا فوفد سري لانكا كله دعم لجميع مساعيكم.

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي بذها سلفكم، السفير كارلو تريزا، لجعل هذا المنتدى يخرج من طريقه المسدود.

ونتيجة للمأزق الحالي الذي يعيشه هذا المنتدى، من الواضح أن الوقت قد حان لإلقاء نظرة عامة عما أنجزناه من أعمال في الماضي وما ننجزه في الوقت الحاضر وما سننجزه في المستقبل.

إن مؤتمر نزع السلاح، كما يطلق على هذا المنتدى حالياً، هو في المقام الأول نتيجة تمخض عنها الاجتماع البارز للأمم المتحدة الذي عُقد في عام ١٩٧٨، وبالتحديد قبل ربع قرن مضى. وقد كرست الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية العاشرة أعمالها لأول مرة لقضايا نزع السلاح، واعتمدت بتوافق الآراء وثيقة ختامية أنشأت من خلالها آليات للخوض في قضايا نزع السلاح وأنشأت هذه الهيئة، ونصت على ما يلي:

"إن الجمعية تعي بعمق الحاجة المستمرة لمنتدى وحيد ومتعددة الأطراف ومحدود الحجم للتفاوض في قضايا نزع السلاح ولاتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء."

وألتمس من الحضور السماح لي بأن أستشهد بالفقرة الأولى من الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية، نظراً لأهميتها المستمرة.

"ظل تحقيق وهدف الأمن، الذي لا يفصل عن السلم، أمنية من أكبر آماني البشرية. ومنذ أمد بعيد والدول تسعى إلى المحافظة على أمنها بامتلاك الأسلحة. ومما لا يمكن إنكاره أن بقاء الدول كان يتوقف بالفعل، في بعض الحالات، على مدى اعتمادها على وسائل مناسبة للدفاع. ومع ذلك فإن تكديس الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، يشكل اليوم تهديداً لمستقبل الجنس البشري أكثر مما يشكل حماية له. وعليه، حان الوقت لوضع حد لهذه الحالة، وللتخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية والتماس الأمن في نزع السلاح، أي من خلال عملية تدريجية ولكنها فعالة تبدأ بتخفيض المستوى الحالي للتسلح. فإنهاء سباق التسلح وبلوغ مستوى حقيقي من نزع

السلاح هما مهمتان في غاية الأهمية والإلحاح. وفي الاستجابة لهذا التحدي التاريخي تحقيق للمصالح السياسية والاقتصادية لجميع أمم العالم وشعوبه، وتحقيق كذلك لأهداف كفالة أمن حقيقي ومستقبل آمن".

وبالرغم من اعتماد هذا القول بالإجماع قبل ربع قرن مضى في ظل النظام الدولي والأمني المختلف السائد آنذاك، فإن دلالة كل كلمة لا تزال حتى الآن سارية ولا تزال ذات صلة بالموضوع، من وجهة نظرنا.

وفي أعقاب الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح، أنشئت لجنة نزع السلاح، وهو الاسم السابق الذي كان يطلق على هذا المنتدى، وأحدثت مباشرة من اللجنة الثمانعشرية لزع السلاح، وشرعت في أعمالها في عام ١٩٧٩ بجدول أعمال من خمسة بنود. أما اليوم، فيركز المؤتمر على جدول أعمال من سبعة بنود. وثمة قضيتان، هما حظر التجارب النووية والأسلحة الكيميائية، كانتا ضمن جدول أعمال عام ١٩٩٧، قد انتهى النظر فيهما، بما أننا أقمنا العمل حول هاتين القضيتين وقوفاً عند رغبة المجتمع الدولي. وفي غضون ذلك، أضفنا العديد من المواضيع الجديدة، ونخص بالذكر منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة؛ ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والبرنامج الشامل لزع السلاح؛ والشفافية في مجال التسلح. ومن الواضح أن بعض البنود من جدول الأعمال لم يتم معالجتها لمدة طويلة، بالرغم من استمرار تهديد البشرية بالقضايا التي تحتاج إلى التصدي لها في إطار هذه البنود. ويتطلب البند الخاص بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، بلا شك، أن نولي اهتمامنا العاجل لتبديد المخاوف التي تحوم حول كل من الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية. وثمة عدة بنود أخرى، بالرغم من أنها تدخل في مجال الخطر الوشيك أو المتوقع، تعدّ جديرةً باهتمامنا، لأن الوقاية خير من العلاج. وفي هذا الصدد، يستدعي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع ابتكار أسلحة جديدة للدمار الشامل اهتمامنا المتواصل.

ولعل البعض يتساءل عن مدى نجاح مؤتمر نزع السلاح في تحمل المسؤولية التي ألقاها المجتمع الدولي على عاتقه منذ ربع قرن من الزمن. وفي اعتقادنا أن هذا المؤتمر قد اضطلع بمهامه بنجاح، إذا ما ألقينا نظرة طويلة المدى على ما حققه من إنجازات. فقد شكلت معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية إنجازين بارزين سمحا لنا بحذف هذين البندين من جدول الأعمال نهائياً. طبعاً من المؤكد أن أي منتدى متعدد الأطراف تقرر أن يعمل بتوافق الآراء لن يخرج، ولا يمكنه أن يخرج، كل سنة باتفاق. إلا أننا نتفق على أن المؤتمر لا يمكنه أن يتوقف فقط عند أجداد الماضي.

ولعل البعض يحاجج بكون المؤتمر أنشئ بشكله الحالي منذ ٢٥ عاماً خلت، وبالتالي، يقتضي الأمر إعادة تقييم دوره وإعادة تشكيله ليتناسب مع عصرنا. نعم، إننا نتفق على أن بعض الجوانب من هذا المنتدى لا تسير هذا العصر. فالدور المتزايد للمجتمع المدني ونتائج التحرير الاجتماعي - السياسي، الذي غمرت العالم خلال ربع القرن الأخير، إلى جانب التقارب السياسي بين الدول، أمور لا يبدو أن هذا المنتدى قد عكسها بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، لم يُسمح حتى الآن للمنظمات غير الحكومية بأي مشاركة هادفة في المؤتمر. وعلاوة على ذلك، يتساءل البعض عن فعالية التجمعات السياسية الحالية التي يلاحظها المؤتمر. أضف إلى ذلك أن القضايا التي تهم المجتمع الدولي حالياً ينبغي، من وجهة نظرنا،

مناقشتها في هذا المنتدى، لا من أجل التفاوض حول اتفاقات أو اتفاقيات عاجلة بالضرورة، وإنما على الأقل، لفهم هذه القضايا ووصفها بغية التحقق من مدى صلة هذه المسائل بالأعمال التي نضطلع بها.

وفي إطار عملي كمنسق خاص معني بزيادة تحسين فعالية المؤتمر في أدائه، والذي استغرقت ولايتي فيه أربعة أجزاء من الدورات تقريباً، بدءاً من الجزء الأخير من دورة عام ٢٠٠٠، سنحت الفرصة لي لدراسة الإجراءات الحالية المتخذة في المؤتمر والتعبير عنها. وبدا من الواضح أن غالبية الوفود متحمسة لإصلاح عمل المؤتمر، بما في ذلك أساليب اتخاذ القرار وإجراءات إنشاء الهيئات الفرعية. بيد أن، وفوداً أخرى عارضت هذا الإصلاح وفضلت الإبقاء على الوضع الراهن. ولم يُنظر إلى إصلاح الإجراءات كدواء يشفي المؤتمر من عله الموضوعية. ومن الواضح أن الابتكارات الإجرائية ليست موضع ترحيب كوسائل لحشد "الإرادة السياسية" بغية تناول القضايا الموضوعية بفعالية، بما أن بعض هذه القضايا مرتبطة بالتوازن الاستراتيجي وبمصالح أمنية أكبر لدول أو مجموعات من الدول. ونحن متفقون على أن قضايا موضوعية من هذا القبيل قد تقتضي، في الوهلة الأولى، مناقشتها وتحليلها وتبادل الآراء بشأنها، وإجراء مفاوضات بعد ذلك حولها بغية التوصل إلى اتفاقات محتملة. وإنما نرى أن عدم القدرة على الخوض في أي موضوع في هذا المنتدى يكمن في إدراك، بل في سوء إدراك، طبيعة عملنا ونطاقه وفي رغبة في غير موضعها عن استخدام وسائل إجرائية.

ويستمد هذا المنتدى من الجمعية العامة للأمم المتحدة ولايته في التفاوض حول قضايا نزع السلاح بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يستند العمل الذي نضطلع به إلى افتراض أنه لا يمكن بناء الأمن الدولي والأمن الداخلي للدول بالاعتماد على معدات عسكرية فحسب. بل يقتضي اللجوء إلى "القوة اللينة" التي تتمتع بها الشرعية الوطنية والدولية والتي ينبغي أن تحظى باحترام دولي واسع النطاق. ومن ثم، يمكن توجيه جهودنا صوب وضع قواعد أخلاقية تنظيمية حول نزع السلاح والحد من الأسلحة. ولا تقتضي هذه القواعد الأخلاقية اللجوء إلى آليات تحقق اقتحامية الطابع توضع عادة نتيجة للاشتباه في شخص ما أو التوجس منه خفيةً من اللجوء إلى الاحتيال. بل إن هذه القواعد الأخلاقية توضع على أساس الثقة والتعاون، والاحترام والاهتمام المتبادلين كذلك. وثمة دائماً، في الدبلوماسية متعددة الأطراف، مجال لوضع قواعد مقبولة على نطاق واسع تتمتع بقوة المشروعية الدولية، بل تصل إلى مستوى العرف الدولي. وعلى أي حال، يستند العالم المتحضر في أعماله على القانون والعقل، في حين يستند الذين يرتكبون العنف العشوائي على الفرضية التي ترى أن الغاية تبرر الوسيلة. ومن ثم، فإن دورنا يكمن في العمل من أجل المجتمع الدولي ليس لوضع اتفاقات قابلة للتحقق وملزمة قانونياً حول نزع السلاح فحسب، بل لوضع قواعد وأخلاقيات لترع السلاح والحد من الأسلحة من شأنها أن تعزز الأمن والسلام الدوليين كذلك. ومما لا شك فيه أن اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد قد أسست قاعدة من هذا القبيل. كما أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية مثال آخر على ذلك. ومما لا يمكن إنكاره أن صكوكا تنظيمية كهذه لم تبلغ درجة الكمال، وقد لا يقبل بها العالم أجمع بعد، ومن ثم فهي صكوك قد تقتضي إدخال المزيد من التحسينات عليها. إلا أننا نتوقع أن تكون هناك، في يوم من الأيام، "إرادة سياسية" ترمي إلى تحسين هذه القواعد الأخلاقية التنظيمية وبسطها على العالم بفضل "إرادة جماهيرية". ونحن ندرك تماماً إمكانية "الإرادة الجماهيرية" في تغيير "الإرادة السياسية".

وثمة جانب آخر هام يتعين على هذا المؤتمر مراعاته. وهو أن العالم، شئنا ذلك أم أبينا، يتجه لا محالة نحو العولمة، بما لذلك من آثار عميقة على وسائل الاتصالات والنقل والترابط الاقتصادي. ولم يعد نهج الانعزالية أو العيش في مجتمعات حصينة خياراً قط في الوقت الحالي. وفي ظل هذه البيئة التي تشهد تغييراً في كل جانب من جوانب حياتنا، أصبح السلام والأمن يعتمدان أكثر فأكثر على التعاون والتوافق. وما من بلد، أيا كانت قوته العارمة، يستطيع أن يصل إلى حالة من الأمن التام ببقائه منعزلاً عن العالم. وتبدو مفاهيم الأمن المشترك، التي ظهرت منذ سنين طوال خلت، أكثر أهمية في الوقت الحالي لتحقيق الأمن للجميع في عالمنا المترابط. ومن الواضح أن تعددية الأطراف والمناهج متعددة الأطراف هي أفضل الوسائل للتوصل إلى حلول للمشاكل متعددة الجوانب، بما فيها السلم والأمن الدوليين، وكذلك لمجابهة مخاطر الغد من قبيل الإرهاب الدولي، لا سيما أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.

وإننا ندرك الآثار التي يمكن للقضايا الواردة في جدول أعمال المؤتمر أن تخلفها على التوازن الاستراتيجي وعلى الاهتمامات الأمنية الجوهرية للدول. ومن ثم، يقتضي وضع برنامج عمل مقبول من لدن الجميع، لا محالة، إقامة توازن فيما يتعلق ببعض القضايا المحددة. ومع ذلك، قد لا يؤدي ترابط من هذا النوع بالضرورة إلى متطلبات "شاملة" ليست عملية ولا حتى قابلة للدفاع عنها. وقد بذل أعضاء ومجموعات أعضاء بارزين في المؤتمر العديد من الجهود لاقتراح برامج عمل بهدف الشروع في العمل في المؤتمر. وتؤيد سري لانكا، مبدئياً، برنامج العمل الذي اقترحه مجموعة الـ ٢١، الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571. غير أننا نرحب بكل الاقتراحات الأخرى، كما أن سري لانكا مرنة في موقفها المتعلق بوضع برنامج عمل وهي على استعداد للشروع في العمل في المؤتمر على أساس أي اقتراح يغطي بتوافق الآراء. وتخويل هيئة فرعية ولاية حول موضوع ما هي، في وجهة نظرنا، مسألة أقل أهمية من مجرى مداولاتنا ومن موضوعها. كما نرى أن إجراء مناقشات في لجنة فرعية سيحدد شكل صك يمكننا أن نوافق عليه بخصوص موضوع محدد. وبإمكان صك كهذا أن يأخذ، من جهة، شكل اتفاق له آليات تحقق اقتحامية في غاية الكفاءة، أو أن يأخذ، من جهة أخرى، شكل قواعد أخلاقية تنظيمية قد لا تكون لها قوة شبيهة بقوة القانون الدولي، من قبيل مدونة قواعد للسلوك أو حتى مدونة للقواعد الأخلاقية. وإننا نرى أن أي صك عندما يكون، في مرحلة من المراحل، مجرد قاعدة أخلاقية تنظيمية يمكنه أن يشكل، في مرحلة ما، أساساً سليماً لإبرام اتفاقات ملزمة قانونياً وقابلة للتحقق. وندرك بأن بعض القضايا تقتضي اتباع نهج مرحلي. وعلينا، عند اضطلاعنا بأعمالنا، أن نكون على استعداد لتقبل النتائج التي تدل على أدنى قاسم مشترك على الأقل فيما يتعلق ببعض القضايا في الوقت الحاضر.

ولا يمكننا، نحن ممثلي المجتمع الدولي، بل ليس لنا، أن نتنظر الأوضاع السياسية المناسبة للشروع في أعمالنا في المؤتمر. فكم طال انتظارنا. ودعونا الآن نخرج من هذه الأزمة ونتفق على برنامج متوازن يحمل معه طموحاً واقعياً ويستجيب لنداءات ضمائرنا. ولهذا الغرض، يود وفد بلدي أن يحث هذا المنتدى ليقدم لكم، سيدتي الرئيسة، ولاية محددة لمواصلة تسيير المشاورات خلال الفترات التي تتخلل الدورات بغية بناء توافق في الآراء حول برنامج عمل للمؤتمر حتى يبدأ هذا الأخير أعماله في عام ٢٠٠٤. وكلنا ثقة في قدرتكم على التوصل إلى حل توفيقى مقبول وسنكون ممتنين لكم إذا ما تمكنتكم من إبلاغ أعضاء المؤتمر، على النحو المناسب، بنتائج جهودكم المبذولة.

وينبغي أن يتميز مؤتمر نزع السلاح، كما هو الشأن بالنسبة لأي مجال آخر من مجالات الحياة، بالحيوية، وعليه ألا يبقى ساكناً، لا في نهجه ولا في جوهره. ومن ثم، علينا جميعاً، فرادى وجماعات، النظر في جميع السبل والاقتراحات الممكنة لبدء العمل في هذا المنتدى. وقد تم إنجاز ما يكفي من العمل الأساسي كما أن الأدوات متوفرة لهذا الغرض. وما نحن في حاجة إليه الآن هو إدراك عام لإمكانية مراعاة الشواغل الأمنية لكل بلد على حدة، ما دامت هناك إرادة لمراعاة شواغل الغير. وتعمل الشعوب المتحضرة، في المقام الأول، لخدمة الصالح العام على أساس الثقة والنية الحسنة. وإننا واثقون من أن هذه الخصائص متأصلة بالفعل في جميع الدول الملتفة حول هذه المائدة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سري لانكا الموقر، سعادة السفير براساد كاريياوازام، على بيانه وعلى كلماته الرقيقة والمشجعة جداً التي وجهها للرئاسة. وأدعو الآن ممثل أستراليا الموقر، سعادة السفير مايكل سميث، ليأخذ الكلمة.

السيد سميث (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيسة، السفيرة إينوغوشي، بأن أقدم إليكم تماني القلبية وتمنياتي الحارة لتعيينكم رئيسة لهذا المؤتمر. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم في كفاحكم من أجل إحراز تقدم في عمل المؤتمر، لا سيما وأنتم تستعدون لتحضير تقريره السنوي.

ودعوني كذلك أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لوفد اليابان على ورقة العمل التي قدمها إلى المؤتمر في ١٤ آب/أغسطس من هذا العام بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى (CD/1414). ولورقة العمل هذه أهمية لا تقدر بثمن ليس فقط في تعزيز فهم طائفة القضايا التي ستقتضي النظر فيها فور الشروع في مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنما في تعزيز المناقشات البناءة في الدورات العامة بينما ننتظر التوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل.

ولا يزال التفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل هدفاً سياسياً مهماً بالنسبة لأستراليا. وهو الحكم الرئيسي الذي دعمته نتائج المؤتمرات الاستعراضية المتتالية لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، والذي دعمته قرارات الجمعية العامة بتوافق الآراء.

وينبغي أن تمنع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية. ومن شأن هذه المعاهدة أن تساهم مساهمة حيوية في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي نزع الأسلحة النووية من خلال تحريم إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية.

وعندما تنفذ هذه المعاهدة، إلى جانب اتخاذ تدابير حمائية مادية ومناسبة - ودخل العديد منها فعلاً حيز النفاذ - فستخفف كذلك احتمال الاتجار غير المشروع في المواد الانشطارية في المستقبل.

ونظراً لكون الاقتراح ألف ٥ يسمح بإجراء مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نحث جميع الأطراف على قبول برنامج العمل هذا.

وتعترف أستراليا بأن التفاوض بشأن نظام للتحقق لاتفاقية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لن يكون عملية سهلة. ومع ذلك، تضع الوثيقة النهائية التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ إطاراً زمنياً مطلوباً، كما تضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في سياقها الصحيح.

وبناء عليه، ترى أستراليا من الجدير النظر أكثر في اقتراح اليابان، القاضي بإنشاء فريق خبراء قبل الشروع في المفاوضات، نظراً لتنوع وتعقد القضايا الخاضعة للمداوولات الفنية، على أن يكون هذا الفريق شبيهاً بالفريق الذي أنشئ للاضطلاع بالأعمال الفنية الخاصة بالتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد يكون ذلك مفيداً في التحضير لتصور مشترك للمفاوضات المستقبلية حول القضايا المعقدة فنياً والتي تتطلب كذلك اتخاذ قرارات سياسية صعبة. ولعل ممارسة من هذا القبيل تصلح لتكميل سلسلة الحلقات الدراسية التي لا تقدر بثمن حول التوعية وتبادل المعلومات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتي نظمها زملاؤنا من الوفد الهولندي، وهي عملية لا تزال أستراليا تدعمها بالكامل.

ونظراً لأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملتزمة أصلاً بأهداف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من خلال انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، وإبرامها اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة القادمة المناسبة لدول أخرى في السعي وراء نزع السلاح النووي دولياً. ومن باب المساهمة الأساسية التي يمكن أن تقدمها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بل ينبغي لها ذلك من أجل تشجيع نزع الأسلحة النووية، إبرام بروتوكولات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم تعزز هذه الدول التزامها بعدم السير قدماً في صنع أسلحة نووية. وتغتنم أستراليا هذه الفرصة لتحث جميع هذه الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على البروتوكول الإضافي، الذي يمثل معياراً لضمائم عدم الانتشار التي تنص عليها المعاهدة، والتصديق عليه وتنفيذه أن تقوم بذلك.

واسمحوا لي بأن أختتم مداخلتي مرة أخرى بحث جميع أعضاء المؤتمر بأن تتفق، الآن، على برنامج عمل حتى يتمكن هذا المؤتمر مرة أخرى من المساهمة البناءة في تعزيز الأمن العالمي.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا الموقر، سعادة السفير مايكل سميث، على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الرقيقة جداً التي وجهها للرئاسة.

وبذلك تكون قائمة المتحدثين لهذا اليوم قد انتهت. فهل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ لا أحد يود ذلك على ما يبدو.

وكما لا يخفى عليكم، توصل الأمين العام للمؤتمر برسالة من البعثة الدائمة للنرويج تبلغه فيها بأن السيد كيم ترافيك، وزير الدولة في وزارة الخارجية الملكية، سيزور جنيف يوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبهذه المناسبة،

يود وزير الدولة أن تتاح له الفرصة لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح. وقد عبر القائم بالأعمال للنرويج، السيد بولسن، عن أمله في أن ينظم المؤتمر جلسة عامة في ذات اليوم.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يرغب في عقد جلسة عامة يوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر، حتى يتمكن من الاستماع إلى كلمة وزير الدولة في وزارة الخارجية الملكية للنرويج؟
تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): في هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن المؤتمر سيعقد أيضاً في الأسبوع المقبل جلسة عامة يوم الخميس ٤ أيلول/سبتمبر. وخلال هذه الجلسة العامة، ستدلي وزيرة الخارجية في اليابان، صاحبة المعالي السيدة يوريكو كاواغوشي، بخطاب إلى المؤتمر.

وبهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم. ووفقاً للقرار الذي تم اتخاذه على التو، سيعقد المؤتمر جلسيتين عامتين الأسبوع المقبل، الأولى يوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر، والثانية يوم الخميس ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
كما أنوي عقد جلسة عامة غير رسمية فور انتهاء الجلسة العامة ليوم الثلاثاء بغية مواصلة النظر في مشروع تقرير المؤتمر.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أذكر بأن هذه الجلسة العامة ستليها، بعد عشر دقائق، جلسة عامة غير رسمية سنشرع خلالها في القراءة الأولى لمشروع التقرير السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد وُزِع مشروع التقرير يوم الثلاثاء بوصفه الوثيقة CD/WP.531. وكما جرت العادة، لن تكون الجلسة العامة غير الرسمية مفتوحة إلا للدول الأعضاء والدول المراقبة فقط.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠
